وملاحقة «المتطرفين»، وتقييد حرية حركتهم، ومنعهم من الالتقاء بسكان المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، من ناحية، ومن ناحية أخرى بوضع برنامج للعمل في الوسط العربي ودمج الاقليات، دمجاً كاملاً، في جميع مجالات حياة الدولة. واشتمل البرنامج على: توفير الخدمات العامة لجميع السكان، دون تمييز قومي أو ديني؛ وتمدين قرى الاقليات وتطوير الخدمات المقدمة اليها ودمجها في التجمّعات الاقليمية؛ ومساواة ابناء الاقليات باليهود في اجور العمل؛ وتوسيع التعليم والتدريب الثانوي، والمهني، لابناء الاقليات؛ وضمان تعليم العرب بلغتهم، الى جانب العبرية، ومساواة المتفوّقين منهم باليهود في المنح الدراسية؛ واستيعاب المثقفين في وظائف الدولة والمؤسسات العامة؛ وتشجيع اقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة بين اليهود وابناء الاقليات؛ والوعد بالاعتراف بحق مسلمي اسرائيل في اداء فريضة الحج[٤٥]. ولم تستطع أية حكومة اسرائيلية تطبيق هذا البرنامج، لاصطدامه بعنصرية الدولة الاسرائيلية وبمشاكل التمويل، ويقظة العرب لأهدافه.

وبقي رأس المقاومة الفلسطينية في الخارج (منظمة التحرير الفلسطينية) هو الهدف المباشر الاكثر الحاحاً لاسرائيل. ولهذا اتخذت الحرب الاسرائيلية ضد وجود الثورة الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٧٤، طابعاً ردعياً أكثر منه وقائياً، وتميّزت بالعمليات الكبيرة لابادة الفدائيين والمدنيين بصورة شاملة. وتجلّى هذا التكتيك، على نحو خاص، في عملية تدمير مخيم النبطية، في ١٦ أيار (مايو). وقامت اسرائيل، خلال العام، بـ ٥٧ عملية عسكرية داخل الاراضي اللبنانية: ٢٥ عدواناً بالطيران والمدفعية على القرى الحدودية؛ و١١ عدواناً بالطيران والمدفعية، أيضاً، على قواعد الفدائيين في الجنوب (العرقوب والقطاع الاوسط)؛ وست اغارات جويّة على المخيمات الفلسطينية، وثماني هجمات بحرية على المخيمات الفلسطينية الساحلية وعلى ميناءي صور وصيدا؛ وعملية قصف مدفعي واحدة على قرى لبنانية في البقاع؛ وخمس عمليات اقتحام للحدود، وخطف مواطنين، ونسف مساكن في قرى الجنوب؛ وعملية تخريب واحدة ضد مكاتب الثورة الفلسطينية في بيروت[٤٦].

اعتبرت حركة المقاومة الفلسطينية، التي عادت الحيوية الى نشاطها العسكري منذ اندلاع حرب تشرين الاول (اكتوبر)، انها ليست معنيّة باتفاقيات وقف اطلاق النار على الجبهتين، المصرية والسورية، ولا باتفاقيات فصل القوات التي أعقبتها. وتركّزت العمليات الفدائية على الداخل، وبلغت، في هذا العام، ٣٣٦ عملية، حسب المصادر الفلسطينية، و١١٦ عملية، حسب المصادر الاسرائيلية. ومن حيث النوعية، كان نصفها عمليات الغام ومتفجّرات ناسفة، وربعها عمليات القاء قنابل وعبوات حارقة. ومن حيث توزّعها الجغرافي، فان أكثر من ٥٠ بالمئة منها نفّذ في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨، وربعها، تقريباً، في الضفة الفلسطينية، وخُمسها في غزة وسيناء والنقب، والبقية في الجولان ومنطقة الحدود الاردنية. كما قام بعض المنظمات الفدائية (الجبهة الشعبية خصوصاً) بست عمليات خارجية شملت الاستيلاء على سفينة يونانية في كراتشي، واحتلال السفارة اليابانية في الكويت، ونسف خزّانات نفط في سنغافورة، وخطف طائرة بريطانية، وحرقها، في امستردام، وتفجير طائرة اميركية في اثناء رحلة لها من تل ـ أبيب الى نيويورك، وخطف طائرة بريطانية متجهة من دبي الى تونس. الّا ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تؤيد هذه العمليات؛ بل انها دانت، صراحة، بعضها، واعتبرتها مسيئة للنضال الفلسطيني، وللعلاقات الفلسطينية ـ العربية والدولية. ووجّهت المنظمة، في شباط (فبراير)، انتقاداً علنياً الى الجبهة الشعبية على قيامها بتلك العمليات؛ وأعلن عرفات انه طلب من اللجنة التنفيذية للمنظمة تجميد عضوية الجبهة فيها[٤٧].

وعلى الرغم من ان الوحدة الوطنية الفلسطينية تعرّضت للاهتزاز في الخارج، في أعقاب